

اقتصاد قائم على الحقوق

وضع الناس والكوكب أولاً

ملخص تنفيذي

أكتوبر/تشرين الأول عام 2020

ملخص تنفيذي

ألقت جائحة كوفيد-19 الضوء على ما ينطوي عليه نموذج الاقتصاد القائم في جوهره من ظلم أساسي، ينتج عنه تعرض الكثير من الناس لحالة من الشح وعدم الاستقرار، وتمتع القليل منهم بثروات هائلة لا يمكن تخيلها. ولا شك أن التداعيات الاقتصادية لهذه الجائحة وعدم كفاية استجابات الحكومات لها تدفع المزيد والمزيد من الناس للتشكيك في أخلاقيات النظام الاقتصادي الذي وضع السوق ل عقود طويلة في مركز جميع التفاعلات البشرية، مع اقتصار قياس التقدم والتنمية على شروط النمو الاقتصادي.

الغرض من الاقتصاد القائم على الحقوق هو ضمان الظروف المادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لجميع الناس للعيش بكرامة على كوكب مزدهر.

في هذا التقرير، يتساءل مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (CESR) وكريستيان أيد Christian Aid - وهما منظمات دوليتان تعملان في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية: كيف سيبدو الأمر لو كان لدينا اقتصاد قائم على حقوق الإنسان؟

في رسم أبعاد هذه الرؤية الأولية للاقتصاد القائم على الحقوق، تتمثل حجتنا في أن الغرض الأساسي سيكون كفالة الظروف المادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لعيش جميع الناس بكرامة على كوكب مزدهر. ولعل مقياس نجاح هذه الرؤية هو إمكانية تمتع جميع الناس بحقوقهم الكاملة - الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية والبيئية - دون تمييز، ودون الحد من قدرة الأجيال القادمة على التمتع بالحقوق نفسها.

إن حقوق الإنسان تنبثق من رؤيتنا عن العدالة الاقتصادية، من خلال ما توفره من إطار متفق عليه على نطاق واسع للقيم الأخلاقية والالتزامات القانونية التي ينبغي أن تدعم اقتصاداتنا، مستنيرة في ذلك بالفهم الشامل لرفاه الإنسان. فحقوق الإنسان تطالب باتخاذ إجراءات لإعادة توزيع الموارد ومعالجة التفاوتات وإعادة توازن السلطة. لذا فهي تمثل تحدياً لمنطق النموذج السائد حالياً، وفي الوقت نفسه تعزز الرؤى البديلة المقنعة لاقتصاد عادل تقدمه الحركات النسوية والشعوب الأصلية والحركات البيئية، من بين حركات وفاعلين آخرين.

ينظر القسم الأول من التقرير في القيم التي ينبغي أن توجه الاقتصاد القائم على الحقوق. إذ يستكشف كيف أن معايير قانون حقوق الإنسان ومبادئه تعطي القوة والتجسد الواقعي والخصوصية للقيم الأساسية مثل الكرامة، والتكافؤ، والإنصاف، والتضامن، والمساواة، والعدالة، التي يتردد صداها بقوة في الجدل الدائر حالياً حول الرؤى البديلة للاقتصاد.

ثم ينظر القسم الثاني فيما يعنيه تضمين هذه القيم في اقتصاداتنا. إذ يستكشف كيف يمكن للنهج القائم على الحقوق أن يغير المجالات الحاسمة للسياسات الاقتصادية:

- في إطار الاقتصاد القائم على الحقوق، تعد أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة أداة أساسية لكفالة الدخل المضمون والحياة الكريمة للجميع، حتى عند مواجهة البطالة أو الفقر أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة.
- تضمن سياسات العمل والأجور القائمة على الحقوق أن يكون العمل ممكناً وأمناً وكريماً؛ وأن توفر الأجور ما يكفي لتلبية مجموعة كاملة من احتياجات الإنسان الأساسية؛ وتضمن كذلك ألا تكون فروق القوة بين أصحاب العمل والموظفين سبباً لمنع العمال من ممارسة المفاوضة الجماعية، وغيرها من الحقوق الأساسية.
- تضمن الخدمات العامة في الاقتصاد القائم على الحقوق أن يتمتع الجميع - بصرف النظر عن مستوى الدخل - بإمكانية الوصول إلى السلع الأساسية وأسس البنية التحتية لحياة كريمة. بعد عقود من التسليع والخصخصة، تسعى التحولات مثل "إعادة المكانة للبلديات" إلى ضمان إدارة الخدمات العامة بشكل ديمقراطي ويهدف إلى معالجة التفاوتات.

- **السياسة الضريبية** التي تركز على الحقوق - بما في ذلك ضرائب الشركات والثروة التي تضمن أن يدفع الأثرياء نصيبهم العادل، إلى جانب اتخاذ إجراءات صارمة ضد التجاوزات الضريبية- ستعكس اتجاهات العقود الأخيرة التي سلبت البلدان، لا سيما في الجنوب العالمي، من مواردها المتاحة وأثقلت بشكل غير متناسب كاهل المحرومين بتكاليف المساهمة في الخزنة العامة.
- في الاقتصاد القائم على الحقوق، توضع **لوائح قوية ونماذج بديلة للشركات** - من الحركات التعاونية إلى عمليات الشراء الشامل للعمال وخطط ملكية أسهم الموظفين- لضمان أن الشركات لم تستمر ببساطة في الانتزاع والاستغلال، بل تساهم في المجتمع وتكافئ العمال بشكل عادل.
- هناك حاجة إلى تحول غير مسبوق في **الحوكمة الاقتصادية العالمية**. في الاقتصاد القائم على الحقوق، تمتنع البلدان الأكثر ثراءً عن إعاقة أعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، متضمنًا ذلك إلغاء الديون والتعاون، وليس التنافس، استجابةً للمشاكل الجماعية مثل تغير المناخ والأوبئة والتدفقات المالية غير المشروعة.

يوضح القسم الثالث التحولات المنهجية اللازمة ليتم نسج تلك التغييرات في السياسات سوياً، وأجراء تحويل جوهري وأساسي في ما ننتجه ونوزعه ونستهلكه ونتمنه في اقتصاداتنا.

إن سيطرة الشركات والنخبة على الأنظمة السياسية وانتشار الحركات الاستبدادية والنظريات الاقتصادية الأصولية تسير جنبًا إلى جنب في جميع أنحاء العالم. لكنها في الوقت نفسه حفزت الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم وزادت من قوة الشعب المضادة.

- **من استغلال ونهب الموارد الطبيعية إلى احترام حدود الكوكب ...** هنا يعزز الاقتصاد القائم على الحقوق احترام حدود الكوكب وحياء أجيال المستقبل وحقوقهم.
- **من التركيز على النمو الاقتصادي إلى مقاييس النجاح الأكثر شمولية ومراعاةً للسلامة البيئية، التي تتمحور حول الإنسان ...** ظل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لفترة طويلة المقياس السائد للتنمية. أما الاقتصاد القائم على الحقوق فيوظف مقاييس التقدم التي تقدر حقوق الإنسان وازدهار طبيعة كوكبنا.
- **من التعامل مع ما تقدمه المرأة من عناية لأسرتها وعمل منزلي بوصفها من الأمور المسلّم بها إلى الاعتراف بمكانتها في قلب مجتمعاتنا ...** لقد قلل الاقتصاد النيوليبرالي من قيمة ما تؤديه النساء من عناية وعمل داخل المنزل، بل استغله، معتبرًا إياه من الأمور المسلّم بها. أما الاقتصاد القائم على الحقوق فينطوي في جوهره على قيم نسوية، ويتعامل مع الرعاية والعمل المنزلي لا على أنها "أثار خارجية/جانبيهة externality"، بل باعتباره العمود الفقري لمجتمعاتنا واقتصاداتنا.
- **من تهمين القطاع الخاص إلى استعادة سلطة الجمهور ...** لا شك أن السماح للأسواق والجهات الفاعلة من القطاع الخاص بتوجيه الاقتصاد والسيطرة عليه قد أخفق بشكل واضح في تحقيق نتائج عادلة اجتماعيًا و/أو بيئيًا. ومن ثم من شأن أنظمة الصحة العامة والحماية الاجتماعية الشاملة الموسعة، وكذلك العمل الحكومي المنسق لتفادي أزمة المناخ، أن يكون بمثابة اختبارات أساسية للحكومة الرشيدة في الاقتصاد القائم على الحقوق.
- **من احتكارات الشركات إلى قوة العمال والمجتمع ...** وصل تركيز الشركات إلى مستويات قصوى. لتحقيق اقتصاد قائم على الحقوق يتميز بالعدالة على المستوى البيئي، نحتاج إلى تفكيك قوة الشركات وإعادة تصور جوهري لنماذج الشركات وأشكالها.
- **من قبضة النخبة إلى تجديد الديمقراطية ...** تمثل سيطرة الشركات والنخبة على الأنظمة السياسية وانتشار الحركات الاستبدادية تهديدات عميقة للديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وقد تسببت هذه السيطرة في اندلاع احتجاجات بجميع أنحاء العالم وزيادة في قوة الشعب المضادة. ومن ثم **ينطلب التحول إلى الاقتصاد القائم على الحقوق تسخير هذه القوة لإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار الاقتصادي وإنهاء ما تنطوي عليه من أبعاد استعمارية على جميع المستويات: المحلية والوطنية والعالمية.**

توفر اللحظة الحالية فرصة لا ينبغي إهدارها لتعزيز رؤية الاقتصاد القائم على الحقوق، وتحفيز العمل عبر الحركات، من التعبئة والتنظيم إلى التعليم الشعبي، والتغيير الخطابى. إذ يمكننا، عبر توحيد الجهود، تحويل اقتصاداتنا لوضع كرامة الإنسان والازدهار في مركزها. ذلك أن حقوق الإنسان لا تشكل رؤية جديدة للعدالة الاقتصادية فحسب، بل يمكنها أيضًا أن ترشدنا إلى مسار تحقيقها.